

الفكر الفلسفي ودوره في التأطير للممارسة السياسية لدى الإغريق

"طروحات أفلاطون وأرسطو أنموذجا"

¹ماجي ليندة ²كتفي الشريف هاجر

¹جامعة وهران 01 "أحمد بن بلة" - الجزائر

²جامعة الجزائر 2 "أبو القاسم سعد الله" - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2021/05/05 تاريخ القبول: 2021/05/21 تاريخ النشر: 2021/06/01

يعتبر الفلاسفة الإغريق من بين الذين طرحوا القضايا السياسية للدولة، فوضعوا أطر ممارسة الحكم وصورة الدولة بمؤسساتها، وذلك من خلال إنتاجهم الفلسفي المتمثل خاصة في كتابات أفلاطون وأرسطو التي أسست القواعد الأولى لتطور الفكر السياسي للدولة وعلاقتها بالمجتمع، وذلك حينما كانوا بصدد التفكير في حلول لمشكلات واقعهم السياسي، فكان ذلك حافزا للتفكير وطرح مسألة الدولة والحكم كمنقاش فلسفي، لذلك فالغرض الأساسي من هذا الموضوع هو إعادة التعريف بطروحات الفلاسفة الإغريق في مسألة الحكم والحاكم النموذجي والمؤهل، مع تكييف ذلك مع التربية والتعليم ودورهما في تحقيق ذلك.

ترتبط نشأة الفكر السياسي عند الإغريق لما تتميز به العقلية اليونانية من تحكيم العقل في هدوء وصفاء، فبدلا أن يدخلوا أنفسهم في مجالات الدين مثل الشعوب الأخرى، فإنهم اتخذوا لأنفسهم موقف المفكر يتساءلون بجرأة عما حولهم من المرثيات، فالأحوال السياسية في دولة المدينة كانت مدعاة لنمو الفكر السياسي لأن المدينة⁽¹⁾ كانت في المقام الأول مجتمعا يتمتع بالحكم الذاتي،

⁽¹⁾ كانت أثينا أبرز دول المدينة في العصر الكلاسيكي، وقد قطعت شوطا كبيرا حتى وصلت إلى الحكم الشعبي وكانت البداية الحقيقية لهيئتها الفعلية في مجال الديمقراطية، فقد ارتبط الأثينيون بهذا العمل الذي يستهدف سيادة الشعب، فقد عرفوا حرية القول والعمل والتفكير، كما انتقلت إليها في القرن الخامس قبل الميلاد

وتتطلب العلاقة بينه وبين أعضائه قدرا من البحث عن المثل الأعلى⁽¹⁾، فتساءلوا عن تكوين الدولة وخواصها وماهي أفضل أنواع الحكومات؟ وأي الأشكال القائمة هو الأقرب إلى الكمال؟ وإلى أي مدى تبتعد الدول الأخرى عن هذا المستوى⁽²⁾، فمنذ بواكير الفكر الفلسفي طرحت المسألة للجدال وخضعت لنقاشات مثيرة، محاولين الإجابة على من يستحق الحكم؟ ومن له الأهلية التامة لإدارة أمور العامة؟ فالرئاسة بقدر ما هو استحقاق فلسفي هي أيضا نقاش فلسفي وإشكالية معرفية⁽³⁾.

لقد كانت السياسة والاشتغال بها أكبر شاغل لعقل الاغريق، وكان الطموح لشغل منصب سياسي كبير مستوليا على أذهان الكثيرين، فكان ما يحتاج إليه الطالب البلاغة والقدرة على الجدل حتى يستطيع أن يواجه كل مسألة تعرض إما بفكرة صحيحة أو باللعب بالألفاظ لإفحام السائل، وكان ذلك مبدأ السفسطائيين⁽⁴⁾ الذين اتجهوا إلى الحياة العملية دون الفلسفة النظرية التي تبحث

الزعامة الفلسفية والعلمية إلى جنب الزعامة السياسية. أنظر: عادل إبراهيم الطائي، تاريخ الإغريق منذ فجر بزوغه وحتى نهاية عصر الإسكندر المقدوني، ط1، دار الفكر، عمان، 2014، ص ص68، 75، 106.

(1) شعر الناس بحاجة ملحة عن فكرة عن الدولة التي تعتبر مثلا أعلى بحيث تصبح قياسا يمكنهم من ترتيب الدول القائمة وفهمها، وهذا البحث عن المثل الأعلى كان طبيعيا أكثر لأن الدول مختلفة تقتصر الفروق بينها على الفروق الدستورية بالمعنى الحديث لهذه الكلمة، بل كانت بينها اختلافات من حيث الطابع والهدف الأخلاقي، وهي اختلافات أكثر من الأولى أهمية. أنظر: إرنست باركر، النظرية السياسية عند اليونان، تر لويس إسكندر، راجعه محمد سليم سالم، ج1، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1966، ص ص 17، 18.

(2) المرجع نفسه، ص 11.

(3) نوزاد جمال، مفهوم الحاكم النموذجي لدى أفلاطون وماكيافيلي وغرامشي دراسة تحليلية مقارنة، ص 1، 2: <https://www.academia.edu>

(4) كان ذلك ليكون محمودا لو وقفوا موقفا صحيحا في تعليم البلاغة وخدموا بها الحقيقة حيث كانت، ولكن قصدوا تعليم الشباب كيف يخدمون الفكرة كأنه ما كانت وعلى أي وجه كان بالحق أو بالباطل، فكان شأنهم شأن محام يخدم قضيتته من أي سبيل حتى روي عن جورجياس أنه قال لأحدهم "ليس من الضروري أن تعلم شيئا عن الموضوع لتجيب، وقال إن في استطاعته أن يجيب كل سائل من كل ما يسأل"، لذلك كانوا يعلمون كيف يكسبون خصومهم بكل الوسائل وباللعب بالألفاظ بالاستعارات والكتبايات الجذابة بخداع المنطق وتمويه

الفكر الفلسفي ودوره في التأطير للممارسة السياسية لدى الإغريق "طروحات أفلاطون وأرسطو أنموذجا"

عن الحقيقة الخالدة، وانصرفوا إلى تدريب الشبان لنيل مجد الحياة السياسية من أقصر الطرق⁽¹⁾.

1. طروحات أفلاطون السياسية:

ولد أفلاطون كما هو معلوم في مدينة أثينا حوالي 427 ق.م وهو استقرطي المولد، كانت خطته في بداية حياته الانخراط في العمل السياس متبعا في ذلك تقاليد أسرته غير أن الأحداث تغيرت واختلفت، فقد خسرت الديمقراطية الأثينية الحرب ضد مدينة إسبرطة وأمسك "الطغاة الثلاثون" بالسلطة، وبعد ذلك حلت محلهم حكومة تمثيلية جديدة وهي الحكومة ذاتها التي حكمت على سقراط بالموت في عام 399 ق.م، ذلك كله جعل أفلاطون يشمئز من السياسة الأثينية وتعسفاتها، وعوضا عن ذلك اشتغل في إعادة إنشاء السياسة، وفي عملية انطلاقه لتأسيس المبادئ التي يمكن أن يشيد عليها نظام سياسي صحي شرح أفلاطون نظريته في الدولة المثلى، وبذلك يكون قد تحول من سياسة زمانه إلى التفكير العميق بمعنى السياسة وكيف يجب أن تكون⁽²⁾.

يعتبر كتابه "الجمهورية" من أهم ما سطر أفلاطون من كتب، فهو بحث شامل لفروع متشعبة من آرائه وصورة وافية لأهميات المسائل الفلسفية فيه مذهبه فيما وراء الطبيعة وفي السياسة وفي الدين وفي الأخلاق وعلم النفس والتربية والفن⁽³⁾، وكلمة نظام الحكم (Regime) هي ترجمتنا للكلمة اليونانية

الحقيقة، ومن أجل ذلك سمي اللعب بالألغاز والتهريج في الحجج "سفسطة"، مع أن كلمة السفسطائيين في الأصل مأخوذة من "سوفرس" ومعناه الحكيم. أنظر: زكي نجيب محمود، أحمد أمين، قصة الفلسفة السياسية، مؤسسة هندواي، المملكة المتحدة، 2017، ص67.

(1) المرجع نفسه.
(2) غنار سكريبك، نلز غيلجي، تاريخ الفكر الغربي من اليونان القديمة إلى القرن العشرين، تر حيدر حاج إسماعيل، مراجعة نجوى نصر، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2012، ص115.
(3) زكي نجيب محمود، أحمد أمين، المرجع السابق، ص118.

(Politeia)، وعنوان الكتاب الجمهورية هو باليونانية (Politeia) وترجم هذه الكلمة عادة بالدستور، وكلمة الدستور هنا تعني النظام السياسي للدولة ويعني المصطلح شكل الحكومة مفهوما على أنه شكل المدينة، أعني الشكل الذي يعطي للمدينة طابعها عن طريق تحديد الغاية الأسمى، ويعنى في الوقت نفسه نوع الأشخاص الذين يحكمون المدينة⁽¹⁾.

حاول أفلاطون ولثلاث مرات تطبيق أفكاره السياسية، وتمت تلك المحاولات بعد لقائه الطاغية ديونيسيوس (Dionysius) الأول حاكم مدينة سرقوسة (Syracuse) في جزيرة صقلية، وبعدها تسلم الحكم ابنه ديونيسيوس الثاني⁽²⁾، وتحولت محاولاته إلى إخفاق تام⁽³⁾، بعدها عاد أفلاطون إلى أثينا وأسس مدرسته المسماة "الأكاديمية"، وكان يبغى من تعليمه فيها هدفا سياسيا وهو تكوين فئة من الفلاسفة المستعدين لنشر نظريات اجتماعية وسياسية في أنحاء البلاد، ولم يترك لنا أفلاطون مجرد مذهب نظري في السياسة بل تعدى ذلك حين أخرج سياسيين ومشرعين أمثال ديون في صقلية وبتون وهيراقليد في تراقيا وأودوكس وأرسطو الذين

شرعا قوانين لكنيدوس وأسطاغيرا⁽⁴⁾

وقد وجد الشبان في الأكاديمية الوسيلة التي يستطيعون بها أن يصرفوا أمور الدولة، لأن البرنامج الذي وضعه أفلاطون في الدراسة لو أن الشاب منهم

(1) ليو شتراس، جوزيف كروبسي، تاريخ الفلسفة السياسية من ثيوكلديديس حتى اسبينوزا، ج 1، ترسيد أحمد، مراجعة وتقديم إمام عبد الفتاح إمام، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005، ص 100، 101.

(2) لبي أفلاطون دعوة ثانية إلى سيراكوز من قبل ديونيسيوس الثاني، وهو الذي أراد من أفلاطون تطبيق نظرياته وأرائه الفلسفية في مدينته عبر نموذج حكم الفيلسوف، لكنه كعادة والده لم يحتمل إرشاداته فعاد خائبا بعد أن عنفه وعذبه لولا تدخل الفيثاغوريين ومهريبه، وحينها اعتكف لكتابة مؤلفه "القوانين" بعد أن فقد الأمل في تحقيق دولة الفلاسفة والخبراء والنموذج الفاضل. أنظر: علي عبود المحمداوي، الفلسفة السياسية "كشف لما هو كائن وخوض في ما ينبغي للعيش معا"، ط 1، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2015، ص 56.

(3) غنار سكيريك، نلزغيلجي، المرجع السابق، ص 116.

(4) أميرة حلبي مطر، جمهورية أفلاطون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.م، 1994، ص 9، 10.

الفكر الفلسفي ودوره في التأطير للممارسة السياسية لدى الإغريق "طروحات أفلاطون

وأرسطو أنموذجا"

اتبعه حتى النهاية لاستطاع أن يدير دفة الدولة إدارة سليمة صحيحة، وقد كان يريد من هؤلاء أن يحققوا القواعد الأساسية التي نادى بها، وكان يحلم بقيام جمهوريات على أساس الجمهورية التي تصورها، لأن المثل الأعلى للرجل الحكيم أن يكون مشرعا سياسيا⁽¹⁾، ولذلك فلما كان الغرض الأساسي من إنشائها تخرج طائفة من الحكام والساسة، فمن الطبيعي أن تكون دراسة الشرائع وأصولها وأنظمة الحكم الصالح هي التي تكون منهج الدراسة، ولهذا السبب لجأ إليه أهل المدن المجاورة يطلبون رأيه في التشريع، كما فعل أيباموننداس عندما طلب تشريعا لمدينة ميغالوبوليس⁽²⁾.

لقد بلغ اهتمام أفلاطون بالسياسة حدا يمكننا القول أنه لم يتفلسف إلا من أجل السياسة، وقد حق القول أن أفلاطون لم يأت إلى الفلسفة إلا عبر السياسة ومن أجل السياسة، إن اهتمام أفلاطون بطرح ومناقشة القضايا السياسية إنما يرجع بالأساس إلى نشأته الأرستقراطية التي كانت تؤهله لأن يكون أحد حكام أثينا أو أحد كبار رجال الدولة فيها، وحينما اضطرت الظروف السياسية غير المواتية في أثينا هجر إلى السياسة العملية، فاتجه إلى طرح هذه القضايا على الصعيد النظري بحثا عن الأسباب الكامنة وراء ما يراه من خلل في السياسات العملية، وعن ما يمكن أن تقدمه الفلسفة من حلول للسياسة⁽³⁾.

2.1. السلطة والكفاءة "الحكومة المثلى":

جمهورية أفلاطون هي صورة متخيلة لما يجب أن تكون عليه الدولة المثالية، والفكرة الأساسية في الجمهورية هي نفس نظرية أستاذه سقراط "إن

(1) سعيد إسماعيل علي، التربية في الحضارة اليونانية، عالم الكتب، القاهرة، 1995، ص 140.

(2) أحمد فؤاد الأهواني، المدارس الفلسفية، الدار المصرية للتأليف والترجمة، الإسكندرية، 2000، ص 36.

(3) مصطفى النشار، تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي-الفسطاطيون، سقراط، أفلاطون، ج 2، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، 2000، ص 263، 264.

الفضيلة معرفة"، وينتج عن ذلك أن الرجل الذي تتوفر فيه المعرفة ينبغي أن يُمكَّن من الاستحواذ على سلطة نافذة في الحكومة، وأن يكون مؤهله الوحيد لتلك السلطة هو تلك المعرفة، ولذلك انتهى إلى ضرورة أن توكل أمور الحكم إلى الفلاسفة، ولمعرفة معنى ذلك بالنسبة للدولة يجب أن تقسم الأعمال بين الناس، والمتخصص في الوظيفة هو أساس المجتمع وتهيئة الوراثة والتربية للمواطنين الصالحين للقيام بهذه الأعمال، وكل واحد يشغل المركز المؤهل له ويتوقف ذلك على عاملين أساسيين: هما الاستعداد الطبعي والتدريب -الأول موهبة والثاني خبرة وتعليم-، والدولة كمشروع عملي إنما يقوم بضبط هذين العاملين وتنسيق تفاعلهما، وبعبارة أخرى اكتشاف أحسن الكفايات البشرية وتنميتها بأحسن وسائل التعليم، وهي أنه لا أمل في قيام المدينة الفاضلة ما لم توضع السلطة في أي من يعلمون، ولا يتحقق ذلك إلا بنظام معين من التعليم الذي أولاه أفلاطون حيزا كبيرا باعتبار أن الدولة هي أولا وقبل كل شيء منظمة تعليمية⁽¹⁾.

فكرس القسم الكبير من محاوره الجمهورية لشرح نظامه التربوي المثالي،

وهو كالتالي:

التربية محكومة بقوانين الدولة، حيث يتلقى جميع الطلاب التربية ذاتها من سن العاشرة إلى العشرين، وتكون المواد المهمة تشمل: التربية المدنية، الموسيقى، الدين والتربية على الطاعة والتضحية بالنفس والولاء، ثم يجرى اختيار أفضل الطلاب في سن العشرين وهؤلاء يدرسون مواد أخرى وخاصة الرياضيات إلى أن يبلغوا سن الثلاثين، وعندئذ تجرى عملية انتقاء أخرى فيبدأ أفضل الطلاب بدراسة الفلسفة لخمس سنوات إلى أن يبلغوا سن الخامسة والثلاثين، ولكن أفلاطون لا يتعجل بتسليم هؤلاء مقاليد الحكم لأن إعدادهم حتى الآن نظريا محضا، ولا بد أن يكمله جانب تطبيقي عملي، حيث ينطلقون إلى العالم ليتعلموا إدارة شؤون

(1) سعيد إسماعيل علي، المرجع السابق، ص 164-167.

الفكر الفلسفي ودوره في التأطير للممارسة السياسية لدى الإغريق "طروحات أفلاطون

وأرسطو أنموذجا"

الحياة العملية لمدة خمسة عشرة سنة، وعندما يبلغون سن الخمسين بعد التعليم الكامل والتدريب والخبرة تصبح هذه النخبة منتقاة بعناية هم قادة الدولة، إذ يكونون عندئذ قد تمكنوا من اكتساب رؤية متبصرة لمثال الخير والمعرفة الواقعية والخبرة العملية، ويتميز هؤلاء حسب أفلاطون بالكفاءة والفضيلة المطلقتين، وهؤلاء الأكفاء هم الذين يتسلمون السلطة في الدولة لحكم أعضاء المجتمع الآخرين، ومن بقي بعد عملية الانتقاء الأولى يصيرون حرفيين وعمالا وتجارا، ومن انتقوا في المستوى التالي يصيرون موظفين إداريين وجنودا وهكذا، فنجد إذن النظام التربوي ينتج ثلاث طبقات اجتماعية أولا هناك الحكام ذوو السلطة والكفاءة يليهم الموظفون الإداريون والدفاع العسكري وأخيرا هناك الذين ينتجون المنتجات التي يحتاجها المجتمع أي:

(1) الحكام، (2) الإداريون والجنود، (3) المنتجون، وهؤلاء يصنفهم بثلاث فضائل⁽¹⁾:

الفضيلة	الوظيفة	الطبقة/ المهنة
الحكمة	ممارسة الحكم	الحكام (الفلاسفة)
الشجاعة	ممارسة الإدارة	الإداريون (الحرس)
ضبط النفس	الإنتاج	المنتجون (العمال)

لم يعتقد أفلاطون بأن جميع الناس متساوين في الجودة وإلا يصلح كل واحد منهم للقيادة السياسية، وأن تعليم الدولة وتربيتها يؤمنان لكل رجل وامرأة ما سيكونون في المكان الصحيح بالمجتمع، فمن يملك موهبة الحكمة سيحكم ومن يتصف بالشجاعة سيدافع عن الدولة والمعتدلون الذين يتمتعون بضبط النفس

(1) غنار سكيريك، نلز غيلجي، المرجع السابق، ص 136، 137؛ زكي نجيب محمود، أحمد أمين، المرجع السابق، ص 123؛ سعيد إسماعيل علي، المرجع السابق، ص 168-171.

سينتجون الطعام والأشياء الأخرى التي يحتاجها المجتمع، وعندما تؤدي جميع الوظائف على أفضل وجه سيكون المجتمع عادلاً⁽¹⁾.

إن حكم الشخص الواحد هو الأفضل في نظر أفلاطون على أن يكون هذا الشخص خاضعاً لحكم العقل وحكم يجمع فيه بين الحكمة والعدالة⁽²⁾، فحكومة الفلاسفة إذن هي الحكومة المثالية للدولة القائمة على مثال العدالة، لأن الفلاسفة الذين تربوا وتعلموا على النحو الذي عرضنا فيما سبق لن يكون لهم من هدف يسعون إلى تحقيقه إلا تحقيق العدالة بين المواطنين في الدولة وتكريس كل وقتهم وجهدهم في خدمة هؤلاء المواطنين⁽³⁾: " وخلال ما تبقى لهم من العمر يكرسون للفلسفة أكبر قدر من وقتهم، ولكن إذا جاء دورهم فإنهم يتولون زمام السياسة ويتناوبون الحكم من أجل الصالح العام وحده، ويرون في الحكم ذاته واجباً لا مفر منه أكثر من كونه شرفاً، وبعد أن ينشؤوا في كل جيل مواطنين آخرين على شاكلتهم ليحلوا محلهم في رعاية الدولة... وإنه إذا كان تحقيقها صعباً حقاً فهو ممكن، ولكنه لن يكون ممكناً إلا على النحو الذي حددنا، وهو أن يمسك الدفة فيلسوف أو فلاسفة يزهدون فيما يسعى إليه الناس اليوم من تكريم، ويعدون تافهاً وغير خليق برجل حر، ولا يحرصون إلا على أداء الواجب وعلى الشرف الذي يترتب على أدائه، وعلى العدالة التي يرونها أهم الأشياء وأكثرها ضرورة، فيتفانون في خدمتها ويقيمون صرحها عالياً في تنظيمهم لدولتهم"⁽⁴⁾.

إن الحكام بنظر أفلاطون يجب أن يكونوا فلاسفة ولما كان الفلاسفة قليلون وجب أن تكون الحكومة أرستقراطية ولكن لا يعني بها أرستقراطية النسب

(1) غنار سكبيرك، نلز غيلجي، المرجع السابق، ص 137.

(2) محمد عبد الرحمن مرجيا، تاريخ الفلسفة اليونانية من بداياتها حتى المرحلة الهلنستية، ط 1، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، 1993، ص 249، 250.

(3) مصطفى نشار، المرجع السابق، ص 280.

(4) أفلاطون، جمهورية أفلاطون، دراسة وترجمة فؤاد زكريا، دار الوفاء لدينا للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2004، الكتاب 7، الفقرة 540، ص 436، 437.

الفكر الفلسفي ودوره في التأطير للممارسة السياسية لدى الإغريق "طروحات أفلاطون

وأرسطو أنموذجا"

ولا المال وإنما ارسطراطية العقل، أو كما يسميها بعض الكتاب "أرسطراطية ديمقراطية"، فلا فضل ولا امتياز إلا ما أثبت الشخص من مقدرة وذكاء فابن الحاكم وابن الحذاء سواء تتساوى أمامهما فرصة الظهور ويبدأن شوط التعليم من نقطة واحدة، فإن كان ابن الحاكم عاجزا غيبا سقط عند العقبة الأولى واضطر أن يكون عاملا، وإن كان ابن الحذاء نابغا انفسح أمامه الطريق حتى يبلغ ذروته حيث الحكم والسلطان، وبذلك يجب أن يكون أول عنصر في الدولة العقل ثم القوة ثم العمل، ففي نظره سياسة الدولة علم وفن يحتاج إلى تدريب طويل والمملك الفيلسوف هو وحده القادر على قيادة الأمة ولا سبيل لإصلاح أمراض المجتمع إلا إذا اجتمعت الفلسفة والسلطة في يد واحدة⁽¹⁾.

يمكن للمرء أن يفكر بأن أفلاطون قد حقق نموذجه في مجتمع مثالي، بحيث تتطابق السلطة مع الكفاءة، ويشبه هذا المجتمع هرما معلقا بخيط، والخيط هو الرباط غير المرئي والموجود بين الحكام ومثال الخير⁽²⁾، ولكن الحقيقة أن أفلاطون وجهات نظره تم طرحها كمثّل، وليست حالات المجتمع الممكنة فعليا على أرض الواقع؛ والأكثر استحالة للجميع أن الحكام يجب أن يكونوا فلاسفة وأن لا شيء غير الفلاسفة يجب أن يكونوا حكاما وهنا نعترف أن ذلك نوعا من الطوباوية⁽³⁾.

(1) عفاف فوزي نصر، الفلسفة المصرية القديمة وأثرها على الفلسفة اليونانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2015، ص167؛ كي نجيب محمود، أحمد أمين، المرجع السابق، ص115، 121، 125.

(2) غنار سكيريك، نلز غيلجي، المرجع السابق، ص139، 140.

(3) W. Owen Jenkins, D.D, **The Philosopher as Statesman. a Study In Plato's Republic**, Cape Town : J. C. Juta & Co, 1914, p15.

2.2. من هو السياسي⁽¹⁾ والحاكم الحقيقي؟

يرى أفلاطون أن الطبقة الحاكمة لا يجب أن تنصرف إلا لشؤون الدولة وبكل قلبها، ولكي لا تنشأ بين أعضائها الغيرة والمنافسة اشترط أفلاطون فيما يقول: "لا يجوز لأحدهم أن يملك متاعا أكثر من ضرورته اللازمة، ولا أن يكون له دار خاصة يقفلها من دونه بالمغاليق فيصده من جاء يسعى إليه... وكل ما يتقاضاه الحكام من أجر يجب ألا يزيد عن مبلغ محدود يكفي لسد حاجاتهم طوال العام، وينبغي أن يشتركوا جميعا في موائد عامة للطعام، ويعيشوا معا عيشة الجند في معسكراتهم"⁽²⁾.

إذن على الحكام في نظره أن يتحرروا من حب المال والأسرة، فلا يجوز أن يكون لهم مال أو عقار وينبغي أن يتقاضوا أجرهم بحيث لا يحتاجون إلى مزيد ولا يستفضلون فالدولة هي المطلب الأول والأخير، ويجب أن تستقطب كل جهود الحاكم، وهذا النظام الصارم من الحياة المشاع والحرمان والملكية وتكوين أسرة خاص بطبقة الحكام والمسؤولين حتى لا يستهتروا بأمر الدولة أو يفرطوا في مصالحتها، وأما عامة الناس فلا يحفل بهم إطلاقا ولا تسري عليهم أحكام هذا النظام الدقيق القاسي، فكلما علا مقام المرء كثرت واجباته وقل متاعه، فأقدر الرجال إنما تقاس بما يفرضون على أنفسهم من أعباء وواجبات⁽³⁾.

وإذا ما تساءلنا عن كيف سيعيش هؤلاء وكيف يوفر الحكام احتياجاتهم

المادية بدون أن يتملكوا؟.

(1) من هو السياسي هي ضمن "محاورة السياسي" التي كتبها أفلاطون، يحاول فيها التعريف من هو السياسي ويبدأ الجزء الأول بحوار ليمرن الفيلسوف على الجدل، والمشكلة الرئيسية تتعلق بتعريف ما هو فن السياسة ومن هو السياسي، وقد كتب أفلاطون هذا الحوار في الستين بعد الجمهورية بعشر سنوات، وتعد من أهم المحاورات التي كان لها أثرها في تاريخ الفلسفة. أنظر: أميرة حلي مطر، الفلسفة السياسية...، ص19.

(2) نجيب محمود، أحمد أمين، المرجع السابق، ص125.

(3) محمد عبد الرحمن مرحبا، المرجع السابق، ص252.

وأرسطو أنموذجا"

أوضح أفلاطون أنه لا ضرورة أن يمتلك الحكام والجند شيئا خاصا، وعلى الدولة بمواطنيها من المنتجين أن يوفروا لهم كل ما يحتاجونه من غذاء وملبس ومسكن... الخ⁽¹⁾، حيث يقول: "إن من الواجب أولا ألا يكون منهم شيء يمتلكه هو وحده، إلا عند الضرورة القصوى... أما الغذاء الضروري فسوف يمدهم منه مواطنوهم لقاء خدماتهم، بالكميات التي تكفيهم لعام واحد بالضبط لا يزيد ولا ينقص... أما الذهب والفضة فسنؤكد لهم أن لديهم في نفوسهم على الدوام ذهبا وفضة وهما لهم الله، وأنهم ليسوا بحاجة إلى ذهب الناس وفضتهم، وأن من العار أن يفسدوا ما يمتلكون من الذهب الإلهي⁽²⁾ بإضافة الذهب الأرضي إليه، إذ أن ذلك الذهب الذي يتنافس عليه العامة كان مبعثرا لشرور لا حصر لها"⁽³⁾، وقد كانت حجته قوية في تبرير تحريم الملكية الخاصة "... ذلك أنهم لو تملكوا كالآخرين حقولا وبيوتا وأموالا لتحولوا من حراس إلى تجار وزراع، ومن حماة للمدينة إلى طغاة وأعداء لها، ولقضوا حياتهم مُبغضين ومبغضين، خادعين ومخدوعين، ولرهبوا أعداءهم في الداخل أكثر مما يخشون أعداءهم في الخارج، وبذا يسرعون بأنفسهم وبلداهم إلى حافة الهاوية"⁽⁴⁾.

ولعل هذا أبلغ تعبير عن عدم محاباة أفلاطون في نظامه السياسي المثالي لطبقة الحكام على بقية الطبقات، فرغم أنه أكد أكثر من مرة على تميز طبقة الحكام وخطورة دورهم باعتبارهم عقل الدولة وقمة هرمها الطبقي، إلا أنه أدرك في ذات الوقت أن هذا التميز الطبقي يلقي على الحكام عبئا ومسؤولية أكثر، ففي صلاحهم صلاح الدولة ككل وفي عدالتهم مع أنفسهم ومع الآخرين يكمن أساس

(1) مصطفى النشار، المرجع السابق، ص 277.

(2) يقصد أنهم وهبوا النفوس الذهبية حسب أسطورة "الناس معادن". أنظر: مصطفى النشار، المرجع السابق، ص 278.

(3) أفلاطون، المصدر السابق، الكتاب 3، الفقرة 416، 417، ص 296.

(4) نفس المصدر.

العدالة في الدولة ككل، إن قيامهم بواجبهم دون نظر لمنفعة خاصة أو للذة زائلة إنما يعني السعادة للدولة ككل، كما أن فسادهم يعني استئراء الفساد في أنحاء الدولة⁽¹⁾، "إذ أنه لو ساء حال صانعي الأحذية ولم يعودوا كذلك إلا بالاسم، لما كانت العاقبة وخيمة على الدولة، أما إذا لم يعد حراس القوانين والدولة حماة لها إلا بالاسم لجروا على الدولة كلها خرابا لا يعوض، فنظام الدولة وسعادتها إنما تتوقف عليهم وحدهم"⁽²⁾.

هكذا فهم أفلاطون الدور الخطير للحكام في الدولة، وأدرك أهمية تفرغهم لأداء مهام الحكم والانشغال بقضايا المجتمع، كما أدرك أن علة كل الأمراض السياسية والاجتماعية في الدولة واستئراء الفساد فيها إنما مرده إلى فساد حراسها (الحكام والجنود)، ومن هنا كانت محاولته إزالة الأسباب المؤدية إلى فسادهم والصراع بينهم وانشغالهم بتحقيق مصالحهم الشخصية الأنانية، إذ أن من اختار أن يكون حاكما لا بد أن يدرك أنه أصبح في خدمة المحكومين من مواطنيه وليس العكس، لذلك نجد تبرير أفلاطون على أن يكون الحكام من الفلاسفة باعتبارهم أولا أنهم يديرون دفة الحكم بموجب المعرفة لمعنى العدالة ويسيروا أمور دولتهم بحكمة تنأى عن تحقيق المصالح الشخصية⁽³⁾.

مازال أفلاطون متمسكا بأن أهم ما في الدولة هو حكامها، وإن كان من الصعب أن يتوفر الفيلسوف الذي يحكمها في أي وقت، ولذلك بدأت مناقشته في محاورته تعريف من هو السياسي؟ وقد انتهى النقاش بشكل عام إلى تعريف السياسي بأنه العارف بمعنى السياسة وبمكائنها بين العلوم والفنون المختلفة، القادر على صهر المتناقضات مع بعضها البعض، وتوحيد كل كائنات وأشياء

(1) مصطفى النشار، المرجع السابق، ص 279.

(2) أفلاطون، المصدر السابق، الكتاب 4، الفقرة 421، ص 288.

(3) مصطفى النشار، المرجع السابق، ص 279، 280.

الفكر الفلسفي ودوره في التأطير للممارسة السياسية لدى الإغريق "طروحات أفلاطون

وأرسطو أنموذجا"

المدينة السعيدة تحت قيادته الحكيمة في نسيج متكامل⁽¹⁾، وقد اعتبر أفلاطون أن الحكم فن وعلى رجال السياسة أن يتدربوا عليه تدريباً قوياً يمكنهم من أداء مهامهم ومؤهلين للحكم فيقول: "إن السياسي الصحيح يجب أن يبرهن أنه تدرّب على فن السياسة، كما يجب أن يبين أنه قد مارسه بنجاح في الشؤون الصغيرة قبل أن يمارسه في كبريات الأمور، فالبناء لا يمكن أن يكلف ببناء منزل إلا بعد أن يدرّب على القيام بهذا العمل، ويكون في مقدوره التّديليل على مهارته فيه"⁽²⁾.

كما ميز أفلاطون بين المعرفة السياسية وبين ما عداها من المعارف، ولكي يجعل لها الصدارة، فالمعرفة العسكرية عنده ليست معرفة سياسية لأن استراتيجيتها هي المعرفة بفن إدارة المعركة من أجل تحقيق النصر، بينما يبقى للسياسة القول الفصل في اتخاذ قرار الحرب والسلم، والحق أن فكرة أفلاطون هذه تعد واحدة من أبرز الأفكار التي قدمها في "محاورة السياسي"، ففضلاً عن كوها فكرة سابقة لزمانها فهي لا تزال -حتى أيامنا- تحكم علاقة السياسة بالاستراتيجية، والتي قوامها أن الحرب قرار يتخذه السياسيون وينفذه العسكريون⁽³⁾.

ولعلنا نلاحظ مدى اتساق أفكار أفلاطون، إذ على الرغم من أن الذي يحكم هنا سياسي متخصص وليس فيلسوفاً فإن المهم هو الحكم بالكفاءة وليس القانون-رغم أهميته هنا- سيفاً مسلطاً على رقاب الحاكمين، كما أن رضا الشعب لا يهم طالما أن الحاكم في النهاية سيكون قادراً على تلبية مطالب الجميع وقيادة الدولة نحو تحقيق كل الأهداف المرجوة⁽⁴⁾.

(1) المرجع نفسه، ص 278، ص 285.

(2) أرنست باركر، المرجع السابق، ص ص 249، 250.

(3) خليل حسين، الفلسفة والفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى-قراءة في النزاعات المادية والمثالية-، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011، ص 79.

(4) مصطفى النشار، المرجع السابق، ص 285، ص ص 285، 286.

3.2. أشكال الحكومات الصالحة والفاسدة:

أما عن شكل الحكومات وصورتها في ظل هؤلاء الحكام المتخصصين في السياسة، فيمكن أن تكون حكومة فرد أو حكومة قلة من الأفراد أو حكومة الكثرة أو الغالبية، كما يمكن أن نقيس مدى صلاحيتها بمدى خضوعها للقانون وتمسك القائمين عليها بالمعرفة الصحيحة سيكون لدينا ثلاث حكومات صالحة، أما إذا انحرف هؤلاء الحكام وحكموا بشكل تعسفي غير منتظم فسيكون لدينا ثلاث حكومات فاسدة وهي:

الحكومات الصالحة	الملكية (حكومة الفرد)	الأرستقراطية (حكومة القلة)	الديمقراطية (حكومة الكثرة)
الحكومات الفاسدة	حكومة الطغيان (الحرية المتطرفة)	الحكومة الأوليغارشية (حكومة الأغنياء)	حكومة الديمقراطية المتطرفة

وإذا ما تساءلنا عموماً هنا عن أي تلك الحكومات الأصلح؟ فإن أفلاطون يرى أن أصلحها هي حكومة الملك العادل لأنها الأقوى من أجل خير الجميع، تليها حكومة القلة التي تتوسط بين حكومة الفرد وحكومة الكثرة فهي تتوسط أيضاً في الخير والشر، أما حكومة الديمقراطية الأكثرية هي أقل تلك الحكومات قدرة على فعل الخير الكثير أو الشر الكثير، فهي حينما تقارن بالحكومتين السابقتين ستكون أكثر الحكومات شرعية وأكثرها خروجاً على القانون⁽¹⁾، ففي ظل الديمقراطية يتمتع كل الأفراد بالحرية فيصح لكل فرد بحرية الكلام والفعل، ومن ثم يبدو دستوراً في ظاهره كما لو كان خير الدساتير كلها؛ حيث يقول "...وهكذا يبدو هذا الدستور كما لو كان خير الدساتير كلها، إذ أن هذه الحكومة أشبه برداء مرصع مختلف الألوان، وفيها يحتشد أناس من شتى الطبائع، وهكذا تبدو هذه

(1) مصطفى النشار، المرجع السابق، ص 285، ص 286.

الحكومة أفضل نظام ممكن في نظر الكثيرين، تماما كما يعجب الأطفال والنساء برداء موسى مختلف ألوانه⁽¹⁾.

ومن هنا نقد أفلاطون هذه الحكومة حيث يرى أنه رغم إتاحتها الفرصة كاملة لحرية الأفراد في القول والفعل، إلا أن هذه الحرية ذاتها ستكون دافعا إلى حالة من الفوضى يصعب التحكم فيها، فهي تساوي بين المتساوين وغير المتساوين وتدفع إلى الحكم بمن لا يفهمون والقادرين على الاضطلاع بالحكم قد يبتعدون عن ممارسته، ومن ثم يتضح أن أئمن ما يعتز به الناس في ظل النظام الديمقراطي للدولة وهو الحرية، قد يكون في نفس الوقت هو علة أمراضها وعلة التحول إلى أسوأ أنواع الحكم على الإطلاق وهو الطغيان⁽²⁾ "وإذن فقد كنت أود ان أقول إن الرغبة المفرطة في تحقيق هذه الغاية (يقصد الحرية للجميع) وتجاهل كل ما عداها، قد يؤدي إلى تغيير هذا النظام والمطالبة بالطغيان...عندما يكون للدولة الديمقراطية الضامنة إلى الحرية زعماء فاسدون، لا يتوانون عن إرواء ضمئها هذا بكؤوس مترعة من خمر الحرية، فإن حكامها إن لم يكونوا من اللين بحيث يمنحونها من الحرية ما تشاء يتهمون بأنهم أوليجاركيون أشرار وينالهم العقاب...ثم تتغلغل هذه الروح تدريجيا داخل البيوت... والأبناء يتساوون مع أبيهم فلا يعودون يحملون له احتراماً ولا رهبة لأنهم لا يريدون تأكيد حريتهم، ويغدوا العبد مساويا للمواطن، والمواطن مساويا للعبد والأجنبي مساويا لهما معا..."⁽³⁾.

فيما يتعلق بتقييمه للديمقراطية فلا ينبغي أن يغيب عن الذهن أنه كان يقيّمها في ضوء الفساد الذي عايشه في ظل الحكام الديمقراطيين في عصره فضلا عن إعدامهم لسقراط، وبالإضافة إلى ذلك فإن أصل أفلاطون الأرسطراطي قد أثر

(1) أفلاطون، المصدر السابق، الكتاب 8، الفقرة 557، 558، ص 456، 457.

(2) مصطفى النشار، المرجع السابق، ص 282، 283.

(3) أفلاطون، المصدر السابق، الكتاب 8، الفقرة 262، ص 461.

بالطبع على نظرتة للديمقراطية باعتبارها حكومة تساوي على حد قوله بين العبيد من الرجال والنساء الذين يشترون بالمال مع ملاكهم الذين اشتروهم بالمال، وهذا أمر لم يكن يرضه بأي صورة من الصور وهو المؤمن بأن "الناس معادن"⁽¹⁾، فيقول: "على أن أقصى ما تصل إليه الحرية من تطرف في مثل هذه الدولة، هي أن يغدوا العبيد من الرجال والنساء الذين يشترون بالمال متساوين في حريتهم مع ملاكهم الذين اشتروهم"⁽²⁾.

أما حكومة الطغاة فيعدها أفلاطون أسوأ أمثلة الحكم، فيقول أن زيادة الحرية تؤدي إلى نقيضها أو إلى العبودية، وذلك حين يتولى الحكم طاغية يطلق العنان لشهواته فيكون على نقيض الفيلسوف الذي يسعى إلى الحكمة، إذ يعتمد الطغيان على أسوأ أنواع الشهوة الشر والعدوان فتختفي العدالة من الدولة ويسودها الظلم ويقارن بين سعادة الحاكم العادل الفيلسوف وبين شقاء الطاغية، ويبدو أن أفلاطون تأثر بطغاة عصره الفاسدين⁽³⁾.

2. طروحات أرسطو⁽⁴⁾ السياسية:

كان لاتصال أرسطو بأفلاطون وقع كبير عليه بوصفه فيلسوفاً، على الرغم من أنه ابتعد في النهاية عن فلسفة أفلاطون فيما يخص نظريته للمثل وفلسفته السياسية، فبينما حاول أفلاطون أن ينشئ دولة مثالية كاملة وخالدة بدأ أرسطو بدراسة أشكال الدولة القائمة وحاول أفضلها الذي يمكن تحقيقه،

(1) مصطفى النشار، المرجع السابق، ص 283.

(2) أفلاطون، المصدر السابق، الكتاب 8، الفقرة 263، ص 464.

(3) أميرة حلمي مطر، الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، 1998، ص 204.

(4) ولد أرسطو بمدينة أسطاغيرا بترافيا عام 382 ق.م، والتحق بأكاديمية أفلاطون وداوم الدراسة بها فترة عشرين عاما، وبعد وفاة أفلاطون أصبح أرسطو معلما للإسكندر المقدوني في مقدونيا، ثم بعد ذلك استقر في أثينا وأسس مدرسته اللوقيون وظل يعلم بها، وقد توفي عام 322 ق.م. أنظر: أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية...، ص 27.

وأرسطو أنموذجا"

ولكن لا يمكن أن نؤكد على هذه الفروقات التي نغفل وجه الشبه بينهما، فأرسطو ينطلق من الأشكال الموجودة للدولة وليس للعقل من دور سوى أن يكون وسيلة لتصنيف الموجود في الواقع وتقويمه، وهذا يعني أن أفلاطون ينظر إلى ما وراء النظام القائم إلى شيء جديد نوعيا، أما أرسطو فيبحث عما هو الأفضل بين الموجودات، وما يقوله هو أكثر واقعية لأنه يلائم بشكل أفضل الأحوال السياسية للدولة المدينة في زمانه، وهنا تبرز الفروقات التي تنطبق على نظريتهما الفلسفية والسياسية⁽¹⁾.

ومفهوم السياسة عند أرسطو أنه علم تدبير شؤون المدينة وهو مفهوم إغريقي بكل معنى الكلمة، فهو لا يتصور السياسة بعيدا عن المدينة، أما الإمبراطوريات والدول الكبرى فهي في نظره مجموعة من الجنسيات المختلفة لا تشكل نظاما سياسيا متجانسا، ثم هو يبحث عن أصول السياسة في طبيعة الإنسان وينظر إليها من منظور إغريقي بحث لا من منظور إنساني عام، لأنه يميز بين الطبيعة والفطرة بين إنسان وآخر بين الأحرار والعبيد وبين الرجل والمرأة وبين الحاكم والمحكوم⁽²⁾.

كتب أرسطو كتاب "السياسة" وكتاب "النظم السياسية"، وهو مجموعة الدساتير لنحو 158 مدينة يونانية لم يصل إلينا سوى دستور أثينا وجد في مصر على بردي سنة 1890، وكتاب السياسة من الكتب المطولة وهو يقع في ثماني مقالات، ويبدو الكتاب كأنه مجموعة رسائل خمس تتفاوت طولاً:

- المقالة الأولى في تدبير المنزل وهي مقدمة لدراسة الدولة.
- المقالة الثانية في الحكومات المقترحة على أنها مثلى وفي أكثر الدساتير اعتباراً.

(1) غنار سكريبك، نلز غيلجي، المرجع السابق، ص 153-156.

(2) فاروق عبد المعطي، أرسطو أستاذ فلاسفة اليونان، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992، ص 58.

- المقالة الثالثة في الدولة والمواطن وفي تصنيف الدساتير.
- المقالة الرابعة والخامسة والسادسة في الدساتير الوضعية.
- المقالتان السابعة والثامنة في الدولة المثلى.

وجميع هذه المقالات ما عدا الثانية ناقصة ومشوهة وفيها تكرار كثير وتفصيلات طويلة في كل شكل من أشكال الحكم، وهنا نقتصر على بعض النقاط المفيدة لموضوعنا⁽¹⁾.

1.2. السياسة والأخلاق بين أفلاطون وأرسطو:

لقد ظل الخلط بين الأخلاق والسياسة قائما عند كثير من المفكرين السياسيين والفلاسفة، فلقد كان الاعتقاد القائم هو أن الحاكم -الذي هو رأس الدولة- هو النموذج والقُدوة، فإن كان الشخص فاضلا استطاع أن يخلق "المواطن الفاضل" الذي تتكون منه "المدينة الفاضلة"، ومن هنا انصب الاهتمام في معظم الفلسفة السياسية القديمة على تربية الحاكم الصالح على الخلق القويم والذي يغرس في الناس القيم ومبادئ الأخلاق، مع أن الأخلاق نتيجة مترتبة على نظام الحكم لا العكس⁽²⁾.

ولكي نفهم التفكير السياسي عند أفلاطون يجب أن نعلم أولا أن هذا التفكير متضمن تفكيره الأخلاقي، فليست السياسة عنده سوى امتداد للأخلاق، بل إن غاية الأخلاق عنده هي المدينة أو الدولة لا الفرد، فالفرد صورة مصغرة عن الدولة أو قل إن الدولة إنما هي إنسان كبير، هذا هو الطابع العام للسياسة عند أفلاطون وأرسطو والفلاسفة اليونان، فعندهم لم تكن هناك تفرقة واضحة بين

(1) يوسف كرم، تاريخ الفلسفة اليونانية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2014، ص 141، 237.

(2) إمام عبد الفتاح إمام، الأخلاق والسياسة دراسة في فلسفة الحكم، المجلس الأعلى للثقافة، دم، دت، ص 11.

الفكر الفلسفي ودوره في التأطير للممارسة السياسية لدى الإغريق "طروحات أفلاطون

وأرسطو أنموذجا"

السياسة والأخلاق، لذلك حمل أفلاطون على السفسطائيين إنكارهم قوانين الأخلاق⁽¹⁾.

محور الفلسفة السياسية عند أفلاطون هي العدالة مادامت السياسة امتداد للأخلاق عنده، فالعدالة في الدولة لا تتم ما لن تسطر من طرف الفلاسفة، لأن الفلاسفة وحدهم يعرفون الفضيلة في القول والفكر والعمل، ويمكنهم سن الأنظمة والقوانين، لأن الفلسفة الصحيحة هي وحدها التي تتيح لنا معرفة العدالة، وبالتالي تسمح بإضفاء الشرعية على الهيمنة في السياسة⁽²⁾.

فالدولة في نظر أفلاطون هي النموذج المكبر للفرد، أي أن السياسة مجرد مثل يوضح ما ينبغي أن تكون عليه الأخلاق، فإذا كانت السياسة هي الباعث الأساسي الذي دفع أفلاطون إلى البحث الفلسفي بسبب فساد المدينة، وكرهيته لنظام الحكم فيها، فقد كان الهدف عنده هو إصلاح الأخلاق، واقتضى منه البحث في طبيعة النفس البشرية، غير أن الدولة هي النفس في صورة مكبرة، وهذا ما دعاه إلى دراسة موضوع العدالة في الدولة ولكن كلمة "العدالة" لا يقصد بها معنى قانونيا بل هي صفة تتكون منها الأخلاق الفردية والسلوك الاجتماعي معا،⁽³⁾ فيقول: "... فهب أن شخصا قصير النظر طلب إليه أن يقرأ حروفا صغيرة عن بعد، ثم أنبأه شخص آخر بأنه يمكن الاهتداء إلى نفس هذه الحروف في مكان آخر بحجم أكبر، فلا شك في أنه تكون فرصة رائعة له لكي يبدأ بقراءة الحروف الكبيرة وينتقل منها إلى الصغيرة ليرى إن كانت مماثلة للأولى أم لا... إن العدالة التي هي موضوع بحثنا إن كانت توجد في الفرد بوصفها فضيلة له، فإنها توجد أيضا في الدولة... إذن ففي الصورة الكبيرة للعدالة يكون من الأسهل علينا إدراكها، لذا

(1) محمد عبد الرحمن مرجبا، المرجع السابق، ص 248.

(2) المرجع نفسه، ص 250.

(3) إمام عبد الفتاح إمام، المرجع السابق، ص 161.

أقترح أن نبحث عن طبيعة العدالة أولاً كما تتبدى في الدولة، ثم نبحث بعد ذلك في الفرد فننقل بذلك من الأكبر إلى الأصغر ونقارن بين الاثنين..."⁽¹⁾.

وعليه يكون الإنسان عادلاً على نفس النحو الذي تكون عليه الدولة عادلة، التي يقوم فيها المواطن الصالح بالوظيفة التي

تؤهله له قدراته وإمكانياته دون أن يحاول الاعتداء على وظيفة أخرى، فلا يتصور أفلاطون أن يقوم العمال مثلاً بحكم المدينة، فذلك خلل ما بعده خلل وذلك انحراف في تكوين المدينة وقلب للموازن مما يجعلها مدينة غير عادلة ولا فاضلة⁽²⁾، وقد رأينا أن نكتب "السياسي- الأخلاقي" ككلمة مركبة بغية تأكيد أن الأخلاقي والسياسي كانا كقاعدة مترابطة في الدولة المدينة⁽³⁾.

وقد عنى أرسطو من جهة أخرى بتأكيد الصلة بين السياسة والأخلاق، واتفق مع أستاذه أفلاطون أن الدولة هي قوة تربية عليا تهيء للفرد ظروف حياته الاجتماعية والروحية وتوفر له القدرة على الحياة، فإذا كانت السياسة تبحث في المجتمع الصالح، فإن الأخلاق تبحث في تكوين الفرد وتهيؤه ليكون مواطناً صالحاً قادراً على تحمل المسؤولية السياسية⁽⁴⁾، فليس علم السياسة في نظر أرسطو منفصلاً عن علم الأخلاق بل هو يرى الأول قسم من الثاني، فأخلاقية الفرد لا تجد غايتها إلا في الدولة، وقد وافق أفلاطون في أن الغرض من الدولة هو إسعاد أفراد المجتمع وبدونها لا يمكن أن يسعدوا⁽⁵⁾.

ويذهب أرسطو إلى أن علم السياسة هو الذي يحقق الخير الأقصى للإنسان في دولة المدينة (Polis) وأعضاء هذه الدولة، فالإنسان مدني بالطبع لا

(1) أفلاطون، المصدر السابق، الكتاب 2، الفقرة 368، ص 224، 225.

(2) إمام عبد الفتاح إمام، المرجع السابق، ص 165، 166.

(3) غنار سكيريك، نلز غيلجي، المرجع السابق، ص 191.

(4) أميرة حلبي مطر، المرجع السابق، ص 323.

(5) نجيب محمود، أحمد أمين، المرجع السابق، ص 156.

يبلغ كماله إلا بمعونة الدولة، ولتدبير الدولة علم هو علم السياسة، فلما كان الفرد جزءا من المدينة فإن علم الأخلاق جزء من علم السياسة الذي يتزعم العلوم العملية جميعا ويستخدمها لتحقيق غاياته، فيستخدم فن الحرب والاقتصاد والبيان ويستخدم علم الأخلاق لتقرير ما يجب فعله وما يجب اجتنابه أي لتنظيم الحياة بالقانون، فغاياته تشكل غايات العلوم الأخرى، وهذه الغاية هي بعينها غاية الفرد وخيره، وإذا كان علم الأخلاق يرمي إلى خير الفرد فإن علم السياسة يرمي إلى خير الدولة، فالخير متبادل غير أن خير الدولة هو شيء أعظم وأكمل بحيث يمتد ويشمل شعبا بأكمله، وبالتالي فإن علم السياسة هو علم السعادة التي هي أسمى هدف للسلوك البشري سواء أكان على مستوى الفرد أو الجماعة المدنية، هنا يتضح أن أرسطو يربط بين الأخلاق والسياسة برباط وثيق بل يجعل الهدف من قيام الدولة هدفا أخلاقيا في المقام الأول⁽¹⁾.

فيقول أرسطو في أول عبارة من كتابه "السياسة": "كل دولة هي بالبدئية اجتماع وكل اجتماع لا يتألف إلا لخير مادام الناس أيا كانوا لا يعملون أبدا شيئا إلا وهم يقصدون إلا ما يظهر لهم أنه خير، فبين إذا أن كل الاجتماعات ترمي إلى خير من نوع ما، وإن أهم الخيرات كلها يجب أن يكون موضوع أهم الاجتماعات ذلك الذي يشمل الآخر كلها، وهذا هو الذي يسمى بالضبط الدولة أو الاجتماع السياسي"⁽²⁾.

وعندما كتب أرسطو عن المسألة التربوية في كتابه السياسة أكد أن تكون التربية أحد الموضوعات الرئيسية التي يعني بها المشرع، فحيثما كانت التربية مهمة أمرها أصاب الدولة في ذلك خطر جسيم، فأخلاق الأفراد وعاداتهم في كل مدينة هي التي تكسب الدولة ذاتية بعينها فأخلاق الديمقراطية من شأنها تحمي

(1) إمام عبد الفتاح إمام، المرجع السابق، ص 176، 177؛ سعيد إسماعيل علي، المرجع السابق، ص 203.

(2) أرسطو طاليس، السياسة، تر أحمد لطفي السيد، ط 1، منشورات الجمل، بيروت، 2009، الكتاب 1،

الباب 1، الفقرة 1، ص 95.

ماحي ليندة كتفي الشريف هاجر

الديمقراطية وأخلاق الاستبداد من شأنها أن تعززه وتدعمه⁽¹⁾، وهكذا يتضح مما لاشك فيه عند الإغريق أن الأخلاق لا تنفصل عن السياسة وإنما تتحد معها، فإذا كان السلوك الأخلاقي هو صفة لسلوك الفرد فلا بد أن يكون أيضا صفة لسلوك الدولة، ذلك لأن الفرد هو مواطن أخلاقي بقدر ما هو مواطن سياسي، كما أنهم لم يفصلوا بين علم السياسة والأخلاق واعتبروا ممارسة السياسة عملا أخلاقيا أو ممارسة للفضيلة قبل أي شيء آخر، أي أنه فلسفة أخلاقية تجد في الفضيلة هدفا أخلاقيا عاما يحدد خير الدولة والفرد على حد سواء⁽²⁾.

2.2. أشكال الدولة والحكومة الدستورية:

أشرف أرسطو على الإطلاع على أوصاف 158 دولة مدينة إغريقية، وقد صنفت تلك المادة بحسب المخطط الآتي⁽³⁾:

من يحكم	نوع الحكم	الصور الصالحة	الصور الفاسدة
فرد	ملكية	استبدادية أو طغيان	
قلة	أرستقراطية	أوليغارشية	
كثرة	جمهورية أو ديمقراطية معتدلة	ديمقراطية ديمغوجية (متطرف)	

ينتهي أرسطو إلى تحديد ثلاثة أشكال لكل نوع من الحكم بحسب صلاحه أو فساده، فيح التي ترمي إليها وعدد الحكام، فمن الوجهة الأولى الحكومة صالحة متى كانت غايتها

(1) سعيد إسماعيل علي، المرجع السابق، ص212. أرسطو طاليس، المصدر السابق، الكتاب 5، الباب 1، الفقرة 1، ص301.

(2) إمام عبد الفتاح إمام، المرجع السابق، ص178.

(3) غنار سكيريك، نلزغيلجي، المرجع السابق، ص191.

(4) أميرة حلي مطر، الفلسفة اليونانية...، ص330: علي عبود المحمدوي، المرجع السابق، ص64.

خير الجموع، وفاسدة متى توخى الحكام مصالهم الخاصة فيقول: " ... متى كانت حكومة الفرد موضوعها المنفعة العامة فهي تسمى عادة ملوكية، وبهذا القيد نفسه تسمى حكومة الأقلية، بشرط أن لا ترد إلى فرد واحد، أرستقراطية وسميت كذلك إما لأن السلطة هي في أيدي الأخيار وإما السلطة لا موضوع لها إلا الخير الأكبر للدولة وأفراد الجماعة، وأخيرا حين تحكم الأكثرية ولا غرض لها إلا الصالح العام فهذه الحكومة تأخذ تسمية خاصة هي التسمية النوعية لجميع الحكومات فتسمى الجمهورية... وصنوف الزيف⁽¹⁾ لهذه الحكومات هي: الطغيان للملوكية والأوليغارشية للأستقراطية والديماغوجية للجمهورية، فالطغيان ملوكية لا موضوع لها إلا المنفعة الشخصية للملك، والأوليغارشية لا موضوع لها إلا المنفعة الخاصة للأغنياء، والديماغوجية موضوعها المنفعة الخاصة للفقراء، ولا واحدة من هذه الحكومات تفكر في الصالح العام"⁽²⁾.

لكن كيف السبيل إلى الحكومة التي لا تحلق في الخيال ويكون لها جذور عميقة راسخة في الواقع الإنساني؟ وما هو أفضل شكل للحكومة بالنسبة لأكثرية الدول بغض النظر عن الظروف الخاصة بحالة معينة وبغير افتراض توفر فضائل أو فطنة سياسية تزيد عن ما يمكن أن يجتمع للدول عادة؟.

للدرد على هذه الأسئلة يعتد أرسطو إلى نظرية الأوساط في الأخلاق والتي مؤداها الحكمة القائلة " التناهي غلط، خير الأمور وسط"، فليس هناك شكل خاص من أشكال الحكم هو في نفسه خير الأشكال، فكل منها له محاسنه ومساوئه،

⁽¹⁾ صنوف الزيف: رأى هوبز أن هذه التسميات الثلاث لحكومات الزيف منشأها البغض والاحتقار ولكنها تدل على حكومات ذات مبادئ مختلفة، وهذا هو بالضبط ما عناه أرسطو إذ يعبر بكلمة "الزيف"، على أن هوبز يبين تماما أن مبدأ الملوكية ومبدأ الاستبداد هما متماثلان ولا خلاف بينهما إلا بالعرف، أما مونتسكيو فقد فصل فيما تفصيلا خلال أربعة من كتبه، وقد نبه فولتير إلى هذه الحيرة التي انتابت مونتسكيو وزاد على ذلك بقوله: "الملوكية والاستبداد هما أخوان بينهما من الشبه ما يجعل أحدهما يلتبس بالآخر". أرسطو طاليس، المصدر السابق، ص208.

⁽²⁾ نفس المصدر، الكتاب 3، الباب 5، الفقرة 1، 2، 4، ص ص207، 208.

وكل منهما يصلح لظروف معينة لأمم معينة في أوقات معينة، ولكن الطراز من الحكومة لا يعدو أن يكون الشكل العملي المتوسط الذي يتجنب التطرف في الديمقراطية أو في الأوليغارشية، وأيا كان الأمر فإن الطابع المميز لهذه الدولة العملية الفاضلة هو أنها شكل مختلط من الدستور ينبع من الجمع بين العناصر الصالحة بين الديمقراطية والأوليغارشية، حيث أن أحسن الدول نظاما إنما تلك تكون فيها الطبقات الوسطى أكثر عددا من الأغنياء والفقراء فكلهما إذا سيطرا لم تستطع هذه الطبقة أو تلك أن تقيم دولة حرة،⁽¹⁾ ويسمي أرسطو هذا النوع من الحكومة "بالحكومة المدنية أو الدستورية"، فهي حكومة وسط تمثل جميع الطبقات خير تمثيل يمكن الوصول إليه وأصح شكل للحكومة، إنها حكومة الجماهير التي تمارس سلطتها في الصالح العام.

من كل أشكال الديمقراطية يتحدث أرسطو بإطراء عن الدستور القائم على مواصفات الملكية الصغيرة ومصالحة الأغنياء والفقراء وحكم القانون، ومن هنا نفهم المديح الكبير الذي أصفاه أرسطو على إصلاحات سولون الذي كان برأيه خالق الديمقراطية في أثينا، واعتبر أرسطو الاتساع التالي للديمقراطية على أنه زيادة سوء الدولة وانحطاط أخلاقي، وإلى جانب سولون وقدامى الحكام يتحدث بإكبار عن نيسياس ونيوسيديس وتيرامينس⁽²⁾.

رأى أرسطو أن المساواة العددية تؤدي إلى الديمقراطية أي حكم الشعب، أما المساواة بالملكية فتؤدي إلى البلوتوقراطية أي حكم الأغنياء، وهنا رأى مطالب الدولة متنازعة فماهي المطالب العادلة إذا؟ وكيف يمكن موازنتها بعضها مع بعضها الآخر؟.

(1) محمد عبد الرحمن مرجبا، المرجع السابق، ص312؛ جورج سباين، تطور الفكر السياسي، تر جلال العروسي، مراجعة وتقديم عثمان خليل عثمان، د.د.ن، د.م، د.ت، ص175.

(2) المرجع نفسه، ص153.

فهو يرى أنه يمكن أن يحدث عدم استقرار في الحكم إذا استبعدت الجماهير، ثم يضيف أنه يجب حساب كل شيء لشيء ما، فالمملكية والتربية والمولد والعدد وكل شيء يجب أن يحسب ولو قليلا في مسألة توزيع السلطة، فالطبقة الوسطى⁽¹⁾ هي الطبقة الواجب أن يكون معظم السلطة في أيديها، فهي ليست بالغنية ولا بالفقيرة وأعدادها كبيرة بما يكفي لتكون للدولة قاعدة شعبية عريضة، وفيها النفر القليل الكافي لتأمين شفافية أساسية داخل الدولة، ويوفر هذا الشكل من الحكم أفضل توازن بين الرأي العام والإدارة التنفيذية الذكية، فبالنسبة إلى أرسطو أن المهم هو هذا الشكل من الحكم الذي يمكن تطبيقه أكثر من سواه كما لا يمتدح دولة أفلاطون المثالية اللاعملية⁽²⁾.

فأرسطو لا يلح على هذا النوع من الحكم إلحاح أفلاطون على مدينته الفاضلة، فالحكم الصالح لشعب ما إنما تقرر بحسب أرسطو طبيعة هذا الشعب وأوضاعه الخاصة وباختلاف الظروف والأحوال، وبذلك لا نبي في الهواء مدينة نظرية لا وجود لها إلا في أحلام الفلاسفة، حيث عارض أرسطو الحاكم الفيلسوف لدى أفلاطون ونظيرته الوجودية للحياة السياسية، حيث أنه ليس من الضروري فقط أن يكون الملك فيلسوفا، فما ينبغي على الحاكم أن يفعله هو أن يستمع إلى مشورة الفلاسفة الحقيقيين، وهو بذلك يثري حكمه بالأفعال الصالحة وليس فقط بالكلمات الطيبة⁽³⁾، وهذه هي ميزة أرسطو عن أفلاطون إنما ميزة الواقع على الأحلام والحقيقة على الخيال، ولكن ذلك لا يجرد الخيال

(1) تجدر الإشارة فإن أرسطو يسلم بأن القلة غنية والكثرة فقيرة، فيرى أن الفجوة بينهما ذات خطر سياسي وتؤدي إلى أحوال غير مستقرة، وهذه الفجوة مدانة أخلاقيا، إذ يعتقد مثل أفلاطون أن الهدف الرئيسي للدولة هدف أخلاقي. أنظر: المرجع نفسه، ص193.

(2) المرجع نفسه.

(3) Chroust, Anton-Hermann, *Aristotle's Criticism of Plato's "Philosopher King"*, Rheinisches Museum für Philologie, 1968, p17.

من سحره وجماله كما لا ينفي للواقع ما فيه من عيوب وأخطاء، فالحقيقة أن أرسطو أكثر تجربة من أفلاطون فقد اطلع على دساتير⁽¹⁾ أمم كثيرة قبله ودرسها واستخرج العبرة منها وكانت له ملاحظات مهمة في شأنها⁽²⁾.

3.2. تكييف تربية المواطن لصالح الدولة:

بحث أرسطو في الكتاب الثالث من كتاب السياسة عن نظم الدول ودساتيرها وحدد وظائف المواطن، ويعد هذا الجزء من أهم أجزاء بحثه، فبيدأ بتعريف المواطن، وهو تعريف غير متفق عليه في كل مكان، فقد يكون فلانا مواطنا في حكومة الديمقراطية ولا يكون في دولة أوليجارشية، ولا يكون المرء مواطنا بمحل الإقامة وحده، لأن محل الإقامة يملكه أيضا الأجانب والعبيد، وإنما يتميز المواطن عند أرسطو بأنه من توفر له الفراغ للنظر العقلي بحيث يمكن أن توكل له المشاركة في الحياة السياسية العامة حيث خص المواطن بشرط الكفاءة على تحمل المسؤوليات السياسية كأن يتمتع بعضوية الجمعية الشعبية أو بوظائف القضاء، فلا يكف الفرد أن يكون أبواه مواطنين ليعد مواطنا فالمواطن بالمعنى السياسي ممن يستطيع المشاركة في هذه المهام السامية⁽³⁾، ومن الواضح أن

(1) لقد بحث أرسطو في دساتير مختلفة للمدن اليونانية لأن الدستور هو الذي يعين نظام الحكم في الدولة، ولا يختلف أرسطو عن أفلاطون في تأكيد أهمية المشرع السياسي وأهميته بالنسبة للمدينة وكان طبيعيا في عصرهما، حيث أن المدن اليونانية كانت تلجأ إلى مشرعين تعدهم خبراء في السياسة، ومن أمثلة ذلك استعانة أثينا ب"بروتاجوراس" لوضع دستور مستعمرتها في مدينة "توريوم"، ويذكر هيرودوت وغيره من المؤرخين أسماء كثير من المشرعين الذين وضعوا دساتير المدن، وقد قصد أرسطو من كتاب السياسة مرشدا وهاديا. أنظر: أميرة حلبي مطر، المرجع السابق، ص330.

(2) محمد عبد الرحمن مرحبا، المرجع السابق، ص312.

(3) هذا التعريف ينطبق بدقة وقبل كل شيء على المواطن في النظام الديمقراطي، إلا أنه لا يساوي شيئا في النظم الأخرى التي لا يمثل فيها الشعب شيئا ولا توجد فيها أي جمعية منتظمة تكون سيدة في عقد دوراتها ولا يعرف فيها القضاة الشعبيون، لهذا يجب أن يصح ليتلاءم مع الدساتير الأرستقراطية أو الأوليجارشية التي لديها هيئات قضائية وتشريعية حكومة متخصصة، حينئذ يجب القول بأن المواطن من يمتلك إمكانية الوصول للوظائف القضائية والتشريعية والحكومية. أنظر: جان جاك شوفالبييه، المرجع السابق، ص90.

وأرسطو أنموذجا"

يخرج العبيد والأجراء وكل من يعملون أعمالا يدوية من دائرة المواطن⁽¹⁾، عن ذلك يقول أرسطو: "تبقى مسألة في أمر المواطن لا تزال للحل، ألا يكون المرء مواطنا حقيقة إلا بما يمكنه أن يدخل بنصيب في السلطة... لكن من الحق أنه لا ينبغي أن يرفع إلى صف المواطنين كل الأفراد الذين مع ذلك تحتاج إليهم الدولة بالضرورة..."⁽²⁾

فالدولة عند أرسطو هي جماعة منظمة من المواطنين، والمواطن هو ذاك الذي يتمتع بالحقوق والواجبات والمشاركة في وظائف الاستشارة والبت في أمور مدينته، ولا بد للمدينة من دستور ينظم العلاقات المختلفة بين الوظائف وخصوصا الوظائف العامة، والدستور هو في نفس الوقت هو الشكل التنظيمي السياسي للمدينة الذي ينظم الحياة الشاملة للمواطنين كجماعة من الأشخاص يشاركون في الحقوق والواجبات في المدينة⁽³⁾، فيقول: "المواطن كالملاح هو عضو جماعة، ففي السفينة مع أن لكل خدمة مختلفة بأن يكون الواحد جذافا والآخر ربانا، وهذا مساعدا وذاك مكلفا عملا آخر، برغم هذه التسميات والوظائف التي ترتب بالمعنى الخاص فضيلة خاصة لكل منهم، إنهم جميعا يشتركون مع ذلك في تحصيل غاية مشتركة وهي سلامة السفينة التي يقومون بها كل فيما يخصه والتي يسعى كل واحد منهم إليها على السواء، أعضاء الدولة يشبهون الملاحين تماما، فعلى رغم اختلاف وظائفهم فسلامة الجماعة هي عملهم المشترك، والجماعة هنا هي الدولة، فضيلة المواطن تتعلق إذن بالدولة من دون سواها..."⁽⁴⁾.

(1) أميرة حلبي مطر، الفلسفة اليونانية...، ص329؛ أميرة حلبي مطر، الفلسفة السياسية...، ص ص31.

(2) 32؛ فاروق عبد المعطي، المرجع السابق، ص125.

(3) أرسطو طاليس، المصدر السابق، الكتاب 3، الباب 3، الفقرة 1، 2، ص 200.

(4) إمام عبد الفتاح إمام، المرجع السابق، ص177، للمزيد أكثر أنظر: حاتم النقاشي، مفهوم المدينة في كتاب

السياسة لأرسطو، ط1، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، 1995، ص ص77-89.

(4) أرسطو طاليس، المصدر السابق، الكتاب 3، الباب 2، الفقرة 1، 2، ص195.

فيرى أرسطو أنه لتأمين استقرار الدساتير وأكثرها فعالية لذلك نظام التربية القائم للمواطن، بحيث يجب أن تكون التربية عامة تفرضها الدولة وذاتها بالنسبة للجميع وأن اتجاهاتها يجب أن يكون شعبا وليس في اتجاهات خاصة بأسلوب يجعل كل انسان يتخذ تربية خاصة لأولاده، فقد أكد أن وحدة الهدف بالنسبة للدولة يوجب أن تكون التربية موحدة لجميع المواطنين، فالمواطن ليس لنفسه بل هو للدولة التي تستطيع أن تتصرف في أمره بما تشاء: "...من الخطأ العميق أن يظن كل مواطن أنه هو سيد نفسه، فإنهم جميعا يدينون للدولة ما داموا هم كل عناصرها، ومادامت العناية التي توجه الأجزاء يجب أن تأتلف مع العناية الموجهة للمجموع"⁽¹⁾، وقد خصصت لذلك التربية تفصيلا ووفيرا، لأن رسالتها تكمن في تكييف مواطني المستقبل مع مهامهم المدينة، لذلك يجب بالضرورة أن تكون واحدة ومتشابهة بالنسبة للجميع، فإن المواطنين مع وجود أفضل القوانين بما فيها تلك المصادق عليها من قبلهم جميعا، أن يخضعوا لعادات وتربية تدخل في روح الدستور⁽²⁾.

الخاتمة:

وفي الأخير من خلال هذه الورقة البحثية والتي تناولت موضوع الفكر الفلسفي ودوره في التأطير للممارسة السياسية لدى الإغريق توصلنا إلى بعض النقاط المهمة التي يمكن إيجازها فيما يلي:

- تعتبر إسهامات أفلاطون وأرسطو من بين النماذج المتميزة التي تعكس المستوى الذي بلغه الفكر الفلسفي السياسي عند الإغريق والنضج حول الواقع المعاش، وتأطيرهما لنظريات يمكن أن تطبق على أرض الواقع.

⁽¹⁾ سعيد إسماعيل علي، المرجع السابق، ص212؛ أرسطو طاليس، المصدر السابق، الكتاب 5، الباب 1، الفقرة 2، ص ص301، 302.

⁽²⁾ جان جاك شوفالبييه، المرجع السابق، ص ص95، 107.

الفكر الفلسفي ودوره في التأطير للممارسة السياسية لدى الإغريق "طروحات أفلاطون وأرسطو أنموذجا"

- أن أفلاطون حاول أن يضع نظاما تعليميا تركز عليه الدولة فيما بعد ليوضع كل فرد في وظيفته المناسبة أو بما نسميه الآن وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، ولكن أفلاطون غرضه من ذلك أن يُنتقى في الأخير أحسنهم ليكون مؤهلا للحكم، ولا يكون ذلك إلى بنظام معين ودقيق من التربية والتعليم والممارسة العملية.
- لا نمتدح كثيرا أفلاطون حول إلحاحه على مدينته الفاضلة المثالية التي تباعد عن الواقع، وقد عارض أرسطو الحاكم الفيلسوف لديه، حيث أنه ليس من الضروري أن يكون الحاكم فيلسوفا، وفي نظرنا أن الواقع السياسي يؤكد أن السياسي المتخصص الواعي الكفاء هو البديل.
- لا يمكن قبول أن كل نظريات أفلاطون طرحت كمثُل، فيمكن الاستفادة منها كأساس للبناء عليها في الفترة الحالية، خاصة فيما تعلق بنظام التربية والتعليم وتكييفها مع ظروف العصر، ونأخذ نظرياته التي يمكن أن تطبق وخاصة في اختيار الحاكم الذي يجب أن يمتلك المعرفة الصحيحة وأن يكون له المؤهلات والقدرة على الحكم.
- إن ما يهزنا في سياسة أفلاطون وأرسطو ارتباطها الوثيق بالأخلاق في مسألة الحكم والحاكم النموذجي، فالأخلاق عندهما لا تنفصل عن السياسة وإنما تتحد معها، بل يجعلان الهدف من قيام الدولة هدفا أخلاقيا تربويا في المقام الأول.